

التجارب الدستورية

في فرنسا من عهد الثورة الفرنسية الى الآن

(المقالة الاولى)

قال احد اذكياء المؤرخين ان الثورة الفرنسية على الرغم من قلبها
لنظام حكومة البوربون انما كانت من اوجه كثيرة متممة لاعمال ملوك
البوربون فان ملوك البوربون قضوا على حقوق الاشراف السياسية
وقضت الثورة على مابقى لهم من الحقوق الاقتصادية والمزايا الاجتماعية
وكان ملوك البوربون يحددون من شرائع الاقطاعيات الفرنسية
ومكوسها ونظمها الادارية بازالة الفروق التي كانت في عهد استقلال
الاقطاعات الذاتي ولقد سبقت اسرة الغالوا ببدء هذا العمل ثم
استمرت فيه اسرة البوربون ثم جاءت الثورة فأتمته وكذلك كان هم
ملوك البوربون ايجاد حكومة مركزية قوية ولقد كان من نتائج
الثورة تقوية السلطة المركزية في فرنسا وان كانت تجارب الثوار
الدستورية قد أتت في أول الامر بعكس ذلك فترى ان الثورة في اول
امرها لم تكن عدوة لنظام الملك ضربة لازب حتى ان بعض المؤرخين
يقول ان ملوك البوربون كان يمكنهم ان يحتفظوا بمكانتهم لو انهم حاولوا
باخلاص ان يكونوا هم زعماء المصلحين الراغبين في الاصلاحات
الاقتصادية والاجتماعية التي تطلبها الشعب الفرنسي

ومهما قيل في هذا الرأي فلا شك في أنهم لو فعلوا ذلك لما تخبط كثير من ساسة الثورة في تجاربهم الدستورية ذلك التخبط الذي كان قد نشأ من سوء ظنهم وقلة ثقتهم بالملك وزوجه ماري انطونيت ولا نود الآن ان ننظر اى الفريقين كان اكثر غلوا وانما نود ان نبين تلك التجارب الدستورية فان في تدبرها عبرة كبيرة .

ولا بد ان نقول ان فرنسا في القرون الوسطى كانت فيها نظم صالحة لان يؤسس عليها دستور أشبه بالدستور الانجليزى فان الجمعيات العمومية التى كان يعقدها الملوك أحيانا والتي كانت مكونة من نواب الطبقات الثلاث الاشراف والقسس والعامّة لو انها اكتسبت حق تقرير مالىة الدولة والرقابة التامة عليها لا اكتسبت بذلك سلطة لا تقل عن سلطة البرلمان الانجليزى ولكن لم يحدث شىء من ذلك في فرنسا ولقد استغنى ريشليو عن هذه الجمعيات وبقيت مهملة نحو مائة سنة الى أن بعثت من قبرها إبان الثورة الفرنسية فكانت نظمها التى لم تتم ولم تتحسن مع مرور الزمن مدعاة العراك الدستورى الاول في عهد الثورة ذلك العراك الذى انتهى بخضوع الملك وبالقضاء على طريقة ابداء الآراء بوساطة الطبقات وبذلك تقرر أن يكون لفرنسا وقتئذ مجلس تشريعى واحد لا ثلاثة مجالس واحد للأشراف وواحد للقسس وواحد للعامّة كما كان منظورا لو بقيت طريقة ابداء الآراء طبقة طبقة . وهذا النصر الذى حازه المصلحون امر هام لان طبقى الاشراف والقسس لهما حقوق ومزايا متشابهة فكانت تكون آراؤهما متشابهة

فاذا كونت صوتين وكونت طبقة المامة (أو بعبارة أصح السواد الاعظم من الناس) صوتا واحدا ما كان من الممكن تحقيق الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المنشودة والتي كانت تناقض حقوق الاشراف والقسس ومزاياهم . والفضل في هذا النصر يرجع الى الجيش (راجع لويس مادلان) فقد رأى اعوان الملك ان الحكومة لا يمكنها الاعتماد على الجيش لحل الجمعية العمومية

وقبل ان نستأنف الكلام في وصف التجارب الدستورية لا بد ان نذكر ان الثورة الفرنسية وان اتمت أعمالا كثيرة بدأها البوردون كما أوضحنا قد قطعت بين ماضى فرنسا وحاضرها بنظرياتها الدستورية وان فرنسا من هذا الوجه تختلف عن انجلترا التي تماقها الدستور نوا طويلا ومما قطع بين ماضى فرنسا وحاضرها ان سواس الثورة الفرنسية كانوا قليلي الثقة بلويس السادس عشر لترده وانقياده لزوجته ماري أنطونيت ومتابعته أحيانا من حوله من الاشراف والاعوان ومن أجل ذلك خشى الشارعون من نواب الامة ان تكون السلطة التنفيذية قوية وهي السلطة التي يزاولها الملك ووزرؤه ومن أجل قلة الثقة به أيضا تشبث الشارعون بنظرية منتسكيو نظرية الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فصلا تاما ولكي نوضح ذلك نذكر نصوص دستور سنة ١٧٩١ الهامة وهو الدستور الذي وضعه المكسيون الدستوريون في الجمعة لاهلية عند ما كان النزاع بين الملكيين من

دستورين وغير دستورين ولم تكن قد انتشرت بعد مبادئ الجمهوريين
وهذه النصوص هي :-

(١) أن الشعب مرجع السلطة ومنشئوها وأنه يستعمل سلطته
بوساطة نوابه

(٢) ان الملك هو مقر السلطة التنفيذية وأنه هو الذي ينتخب
وزراءه وبوساطتهم يستعمل سلطته التنفيذية

(٣) أن يكون مقر السلطة التشريعية مجلسا واحدا مكونا من
نواب الشعب

(٤) أنه لا يجوز للملك أن ينتخب وزراءه من النواب

(٥) لا يجوز لوزير أن يخطب في مجلس النواب الا فيما يخص وزارته
من الامور

(٦) لا يجوز للملك أن يرفض مشروع قانون أجازته نواب الشعب
في مجلسهم

(٧) أنه يجوز للملك ان يوقف مشروع قانون أجازته المجلس لمدة
معينة وبعدها يصير قانونا للعمل به واجب

(٨) ان الناخبين في كل ولاية ينتخبون الحكام لتلك الولاية
وهؤلاء الحكام يكونون مجالس تدير شؤون الولايات وتنفذ القوانين
وتجمع الضرائب وتعي الحرس الاهلي

(٩) أنه لا يجوز للناخبين انتخاب أعضاء المجلس التشريعي المقبل من
أعضاء الجمعية الاهلية التي سنت هذا الدستور

(١٠) ان حقوق الانتخاب تكون مقصورة على من يدفع قدراً خاصاً من الضرائب

هذه هي نصوص دستور سنة ١٧٩١ فما هي عواقبه ؟

(١) انه جعل السلطة التشريعية في مجلس واحد في عهد لم تكن للناخبين معرفة بالشؤون السياسية وكان من المنظور أن مجلساً واحداً يشد أو يخبط أو يعجل من غير تروء

وهذا هو الذي حدث ففي سنة الثورة الفرنسية كان المجلس (سواء الجمعية الاهلية والتشريعية والمؤتمر الاهلى) يشدو يعجل ويخبط حتى رجع الشارعون بعد ذلك الى فكرة وضع السلطة التشريعية في مجلسين مكان مجلس واحد ولعل الذي دعا الشارعين أولاً الى جعلها في مجلس واحد انهم لم يفكروا في انشاء مجلس نيابي ثان بل كان بعض الشارعين يفكر في انشاء مجلس ثان كمجلس اللوردات الانجليزى يحوى النبلاء والاعيان فيخشى منه ان يعرقل سير الاصلاح ولعل الشارعين خافوا أيضاً من وقوع نزاع بين المجلسين قد يؤدى الى مالا تحمد عقباه

(٢) ان تحريم الدستور على الملك ان ينتخب وزراءه من نواب الشعب كان يراد به منع الملك من ان يؤثر في زعماء النواب أو يرشوم بالمناصب الكبيرة كى يستميلهم الى جانبه ويستخدمهم ضد ارادة الشعب ولقد زاد النواب اعتقاداً لهذا الظن ما راوه من مدح ميرابو ففكرة انتخاب الملك وزراءه من نواب الشعب فأنهم على الرغم من اعجابهم بميرابو كانوا يسيئون به الظن وكانوا أيضاً يسيئون الظن بالملك

اطول عهدهم بسلطة الملوك المطلقة ولانه لم يكن من المنظور ان يكون الملك في سريره راضيا عن دستور يحرمه سلطته المطلقة التي ورثها عن آباءه والتي كان الملوك يزعمون انها جاءتهم من الله ولقد كان القانون الفرنسي قبل الثورة يعتبر الملك مرجع السلطة ومقرها وعلى هذا القانون شبت الاسرة المالكة فكان كأنه جزء من عقيدتها ولقد زين للشارعين حرمان الملك انتخاب وزرائه من النواب نظرية منتسكيو أى نظرية الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أى بين الملك ووزرائه وبين نواب الشعب فيكون للنواب السلطة التشريعية وللملك السلطة التنفيذية . ولقد قال منتسكيو ان الجمع بين السلطتين يؤدى الى استبداد من جمعت السلطتان في يده وزعم منتسكيو ان الدستور الانجليزى يفصل بين السلطتين وقد كانا هما في زعمه والصواب ليس في فصاها بل في التوفيق بينهما ومن أجل ذلك كان من النفع ان يكون وزراء الملك من زعماء النواب الذين حازوا ثقة اخوانهم ثم يأمن النواب جانب اخيانه من زعمائهم يجعل الوزارة مسئولة أمام مجلسهم

(٣) ان حرمان الدستور للملك ان يكون له حق في رفض مشروع قانون فيه اعتداء على حق الملك وعلى واجبه في استيضاح ارادة الشعب والاستفهام عنها فقد يتفق ان يكون رأى مجلس النواب مختلفا عن رأى الشعب في أمر من الامور لم يكن قد نشأ ولا رأى الشعب فيه رأيا ولا عرف الشعب رأى المرشحين فيه وقت انتخاب نوابه ونواب الشعب

بعد انتخابهم احرار في تقرير ما يرونه وليس للشعب عليهم من سلطة
تلزمهم بمتابعة رأيه في كل أمر يستجد الا ان خوف النواب الا ينتخبوا
مرة ثانية اذا لم يتابعوا رأى الشعب ويحسن مع هذه الامور ان يكون
للملك الحق في رفض مشروع قانون أو في حل مجلس النواب وعرض
المسألة على الشعب كي يرى فيها الشعب رأيا ويعرف رأى المرشحين
للنيابة عنه ثم ينتخب منهم من يحمده رأيه فاذا أقر المجلس الجديد ما أراه
المجلس القديم فلا مناص من قبول الملك ارادة الامة التي صارت واضحة
معروفة ولكن الجمعية الأهلية ما كانت تريد ان تعطى الملك حق رفض
مشروع قانون أو حل الجمعية خوفا من أن يستخدم مثل هذا الحق كي
يعرقل سير الاصلاح وكي يجمع حوله جنودا مخصصة له بدل الجنود غير
المخصصة وكي يحشد اعوانه ثم يستغنى عن الجمعية والدستور ويرجع الى
القانون الفرنسى الذى كان قبل الثورة والذى كان يعتبر ارادة الملك قانونا
ومن أجل ذلك ينبغي ألا نغالى في نقد اولئك الشارعين من السهل انتقادهم
وقد عرفنا نتائج دستورهم وعيوبه ولكن ليس من السهل معرفة ماذا
كانوا يصنعون امام مثل هذه المعضلة ولم يكن من المأمون اعظام سيطرة
الملك ولو ان اضعاها كان اضعاقا للسلطة التنفيذية وهذا اضعاك للدولة
فالدولة التي تكون فيها السلطة التنفيذية ضعيفة تكون دولة ضعيفة
مضطربة الامور

(٤) كان الناخبون في الولايات ينتخبون حكام الولاية وكانت السلطة
التنفيذية في المقاطعات في يد الحكام وكان لايالون الملك ووزراءه

أى لا يبالون ذوى السلطة التنفيذية المركزية التى ينبغى أن يخضع لها
ذوو السلطة التنفيذية المحلية فى الولايات ولكن الحكم كانوا يخشون
إن هم بالوا الملك ووزراءه ان يعتبروا رجعيين وان يحسبوا أعداء للأمة
فصاروا يطيعون الجمهور كل فى ولايته ودائرة حكمه بدل ان يطيعوا
الملك والوزراء ولعل هذا أهم أسباب اضمحلال فرنسا وتدهورها وضعفها
فى أوائل الثورة قبل ان ينتشلها دانتون وكارنو من كبوتها فان وزراء
الملك لم تكن لهم سلطة حقيقية ولا وسيلة لحفظ الامن فى داخل البلاد
أو لاعداد ما يلزم من المعدات كى تكون الأمة قوية ظافرة فكانت
نتيجة استقلال حكام المقاطعات عن السلطة المركزية التنفيذية (أى
سلطة الملك ووزرائه) الفوضى واضطراب امور الدولة ولكن الباعث
الذى بعث الشارعين الى وضع هذا النص الذى جعل الحكم جميعهم
منتخبين قلة ثقة النواب بالملك ووزرائه وغلو فى السعى وراء النظريات
الديموقراطية . نعم انهم وضعوا دستورا وقى فرنسا عودة الملكية
الاستبدادية المطلقة ولكنه لم يبق الدولة الاضطراب والخلل وضعف
الحكومة حتى ان زعماء الديموقراطيين المتطرفين لجئوا الى ضد هذا
النظام وجعلوا فى عهد الارهاب على كل ولاية حاكما مطلق التصرف فى
الاموال والارواح تعينه لجنة الامن العام وهى التى كانت وقتئذ ذات
السلطة التنفيذية المركزية وتقوية السلطة المركزية التنفيذية فى عهدهم
كان السبب فى انتصار فرنسا على اعدائها ولم يكن سبب هذا الانتصار
الجرائم التى ارتكبها زعماء الارهاب كما تزعم بعض الزاعمين فان هذه

الجرائم كانت امرا عارضا وكان يمكن تجنبها أو تجنب أكثرها .
(٥) وكأن الجمعية الاهلية لم يكفها كل ذلك الخلل فقررت ألا يجوز
انتخاب اعضائها للنياية عن الشعب مرة اخرى فحرمت الشعب خبرتهم
وتجاربهم وارغمته على انتخاب اناس لم يكتسبوا خبرة بعد . فان فرنسا
وقتش لم يكن قد كثر فيها ذوو الخبرة بالحكومة الدستورية

(٦) قرر دستور سنة ١٧٩١ النصاب المالى وحرم من لا يدفع مقدارا
من الضرائب الحقوق السياسية وهذا مناقض كل المناقضة لمبادئ قائمة
حقوق الانسان الطبيعية التي وضعها اولئك الشارعون الذين وضعوا دستور
سنة ١٧٩١ فانهم قالوا فى قائمة حقوق الانسان الطبيعية ان كل افراد الشعب
سواسية فى حقوقهم فهم اذن سواسية فى الحقوق السياسية ولكن الدستور
لم يجعلهم سواسية فى الحقوق السياسية اذ حرم من لم يملك النصاب
المالى حقوق الانتخاب ولقد مني هؤلاء الشارعون العامة امانى كثيرة
وأطمعواهم فى اطماع بعيدة عند ما وضعوا قائمة حقوق الانسان الطبيعية
حتى صاروا ينتظرون تحقيق نظرية مساواة افراد الشعب بعضهم ببعض
فى كل حق بل فى كل امر وكان من جراء ذلك قيام الاحزاب المتطرفة
التي جعلت المساواة التامة شعارها . والذي دعا الشارعين الى حرمان
العامة من الفقراء حق الانتخاب خوفهم ألا يحسنوا استعمال حقهم وكان
أكثرهم من الجهل بكان ولذلك نشاهد ان توسيع نطاق التعليم فى
دول اوروبا كان نتيجة منطقية اتوسيع حق الانتخاب خشية ان يسيء
العامة استعمال حقهم فى الانتخاب ولما كان التعليم فى فرنسا وفى ذلك

المعهد اى فى سنة ١٧٩١ لا يزال مقصورا على طوائف صغيرة فقد رأى
الشارعون ان يقصروا حق الانتخاب على افراد دون افراد من الشعب
وبذلك اتوا بما يناقض نظرية المساواة التى قرروها فى قائمة حقوق
الانسان الطبيعية . ولم يكن جهل العامة هو الباعث الوحيد لهم فانهم
بالرغم من نظرياتهم الديموقراطية كانوا مامين برأى من يرى أن ذوى
(المصالح) المادية أصون اذا باشروا حكومة الامة ممن ليس لهم
(مصالح) مادية وبذلك قصروا (المصالح) المادية على (العقار والمال)

وحرمان الشارعين للعمال فى دستور سنة ١٧٩١ من الحقوق
السياسية كان سبباً من الاسباب التى سهلت للجمهوريين بعد ذلك ان يستميلوا
العمال الى جانبهم بالوعود الخلابية علاوة على اسباب أخرى منها المجاعة
التي كانت منتشرة وقتئذ وفشل الملكيين فى الحرب الخارجية حتى صار
الاعداء على أبواب باريس وكل هذه الامور كانت تجرى بينما النزاع
كان مستحكماً بين الملك والجمعية التشريعية بسبب قانون الكنيسة المدنى
الذى أجازته الجمعية ورجتها ان تعلن ان المهاجرين من الاشراف والمخالفين
من القسس أصبحوا خارج حظيرة القانون وزاد هذا العداء بين
الملك والجمعية عند رخف جيوش النمسا وبروسيا على باريس كل ذلك
أدى الى اسقاط الملكية وسجن الاسرة المالكة واجتماع المؤتمر
الاھلى الذى وضع دستور سنة ١٧٩٣ الذى لم يعمل به قط

(البقية تأتى) عبد الرحمن شكرى

ناظر مدرسة دمنهور الاميربة